

2- البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: ضمان صلابة الاقتصاد والنمو الاحتوائي¹

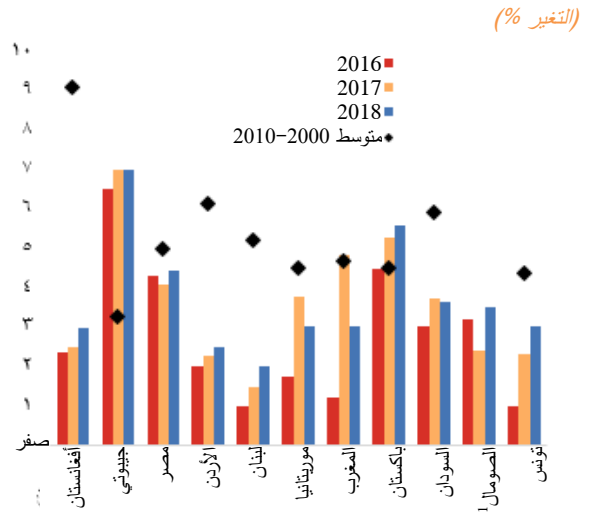
من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى 4.3% في عام 2017، مدعوماً بارتفاع الطلب المحلي والتعافي الدوري للاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يستمر هذا الزخم الإيجابي على المدى المتوسط، مما يؤدي إلى استمرار تحسن معدلات النمو لتصل إلى 4.4% في عام 2018 و5.3% خلال الفترة 2019-2022. ولكن حتى بهذه الوتيرة، سيظل النمو دون المستوى المطلوب للتصدي بفعالية لمشكلة البطالة التي تواجه المنطقة. ولا يزال ميزان المخاطر المحيطة بالتوقعات في المنطقة مائلاً نحو الجانب السلبي. وللاستفادة من الانتعاش العالمي وضمان صلابة الاقتصاد، لا تزال أولويات السياسة تشمل اتخاذ إجراءات الضبط المالي الداعمة للنمو وتعزيز أطر السياسة النقدية في البلدان الآخذة في التحول نحو اعتماد أسعار صرف أكثر مرونة. وينبغي التعجيل بتنفيذ إصلاحات هيكلية لتحسين بيئة الأعمال، وتوفير فرص العمل، والاستفادة الكاملة من زخم النمو العالمي، وتعزيز النمو الاحتوائي.

بدء التعافي التدريجي

تشير التوقعات إلى زيادة النشاط الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بمعدل 4.3% في عام 2017، وهو أعلى بكثير من معدل النمو الذي بلغ 3.6% في عام 2016 ويزيد عن معدل النمو المتوقع في عدد مايو 2017 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ومن المتوقع أن يكون هذا التحسن واسع النطاق، حيث تشير التنبؤات إلى تسارع معدل النمو في معظم البلدان المستوردة للنفط (الشكل البياني 2-1)، بدعم من الطلب المحلي والصادرات (الشكل البياني 2-2).

الشكل البياني 2-1

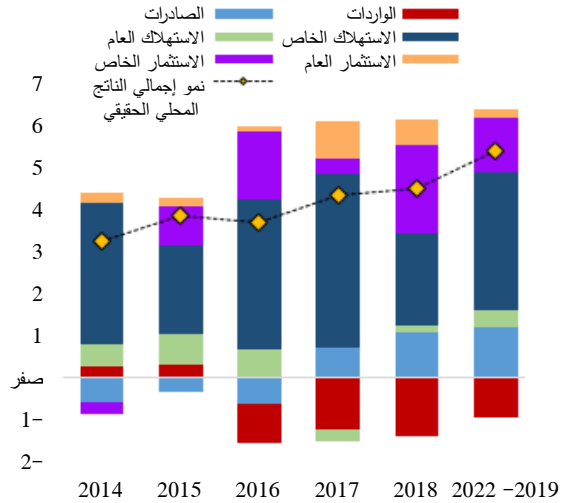
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يتعافى لكنه لا يزال أقل من المتوسط التاريخي



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي. ¹بيانات الصومال تبدأ في 2013.

الشكل البياني 2-2

النمو المتوقع يدعمه الطلب المحلي وارتفاع الصادرات (التغير % والمساهمة في النمو بالنقاط المئوية، 2014-2022)¹



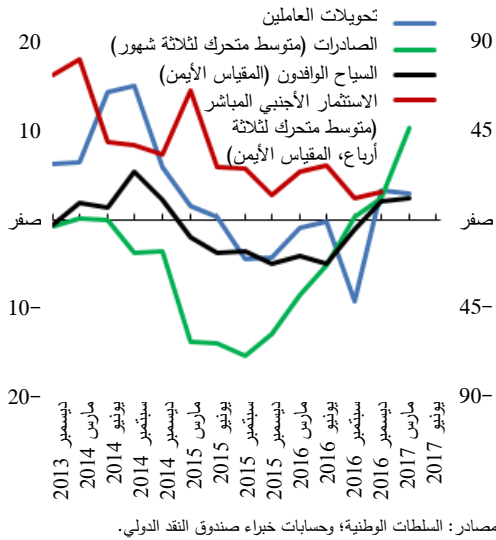
المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ إجمالي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان لا يشمل بيانات السودان. الاستثمار الخاص يشمل المخزونات والتفاوت الإحصائي.

¹ إعداد بوعز ناندوا. قدم المساعدة البحثية جوهر أباجيان وسيباستيان هيرادور.

² تُدرج بيانات النمو على أساس السنة المالية لأفغانستان (من 21 ديسمبر إلى 20 ديسمبر)، ومصر وباكستان (من يوليو إلى يونيو). وتُستبعد سوريا من التحليل لعدم توافر بيانات كافية.

الشكل البياني 2-3
ارتداد إيجابي في القطاع الخارجي
(التغير %، على أساس سنوي مقارنة)



وقد تحسن النشاط الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال النصف الأول من هذا العام، مما أدى إلى زيادة تحويلات العاملين في الخارج؛ وارتفاع الصادرات (المغرب، باكستان)؛ وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (مصر، المغرب)؛ وارتفاع عدد السياح الوافدين وإن كان لا يزال أقل بكثير من أعلى مستوياته في عام 2010 (مصر، الأردن، المغرب، تونس؛ الشكل البياني 2-3). وقد ارتفعت مستويات الاستثمار والصادرات في مصر نتيجة حل مشكلتي نقص العملات الأجنبية وانخفاض قيمة الجنيه المصري بعد تعويمه. وفي الوقت نفسه، لا تزال الأسعار العالمية للوقود والغذاء منخفضة، مما يدعم الاستهلاك المحلي الخاص.

وهناك عدد من العوامل المنفردة كذلك تدعم النمو في الوقت الحالي. فمن المتوقع أن تؤدي قوة قطاع التعدين وزيادة الصادرات إلى إعطاء دفعة طفيفة للنمو في الأردن ليصل إلى 2.3% هذا العام. وفي المغرب، من المتوقع أن يتسارع النمو ليصل إلى 4.8% بمساعدة الأحوال الجوية المواتية للزراعة، وانتعاش الخدمات والصناعة التحويلية، وزيادة الطاقة الإنتاجية التعدينية، وارتفاع أسعار الفوسفات. ومن المتوقع

أن تؤدي الاستثمارات الكبيرة في قطاعي التعدين والبنية التحتية في موريتانيا إلى ارتفاع النمو إلى 3.8%، بينما يتوقع ارتفاع معدل النمو في جيبوتي إلى 7% نتيجة زيادة مشروعات البنية التحتية للموانئ وأنشطة النقل العابر. وسيرتفع النمو في تونس تدريجياً ليصل إلى 2.3% نتيجة ارتفاع النمو في أوروبا التي تعد السوق الرئيسي لصادراتها؛ والإصلاحات الهيكلية الداعمة؛ وتحسن النشاط السياحي عقب تحسن الأوضاع الأمنية. وبعد النشاط الاقتصادي المقيد في السودان في 2016، من المتوقع أن يرتفع النمو إلى 3.7% هذا العام مما يعكس ارتفاعاً تدريجياً في الاستهلاك الخاص والعام. ومن المتوقع أن يؤدي رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية مؤخراً إلى تعزيز الاستثمار الخاص والتجارة. أما في باكستان، فإن ارتفاع النمو إلى 5.3% يركز على تزايد الاستثمارات المرتبطة بمشروع البنية التحتية المرتبطة بالممر الاقتصادي بين الصين وباكستان (الإطار 2-1) وتزايد النمو الائتماني.

وفي مصر، ظل معدل النمو عموماً دون تغيير يذكر مسجلاً 4.3% في العام المالي 2017، وإن كان أعلى بكثير من المتوقع في عدد مايو 2017 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مما يعكس السياسات الرامية إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية في سياق البرنامج الذي وضعته السلطات والمدعوم باتفاق مع صندوق النقد الدولي. وتشير المؤشرات عالية التواتر إلى تزايد زخم النمو. وفي أفغانستان، تراجعت آفاق النمو على المدى القريب مقارنة بشهر مايو، ومن المتوقع أن تظل ضعيفة، في ظل تصاعد التحديات الأمنية. وبالمثل، سوف يسجل لبنان معدل نمو بطيء هذا العام، وهو أيضاً أقل من مستواه المتوقع في شهر مايو، مما يعكس تأثير الصراع طويل الأمد في سوريا على محركات النمو التقليدية وهي السياحة، والعقارات، والبناء. ومن المتوقع أن ينخفض النمو في الصومال إلى 2.4% هذا العام، مقابل 3.2% في عام 2016، نظراً لتحمل قطاع الزراعة أعباء الجفاف الشديد (الإطار 2-2).

وعلى المدى المتوسط، يُتوقع استمرار تحسن معدلات النمو بالتدرج في البلدان المستوردة للنفط، حيث تصل إلى 4.4% في عام 2018 و5.3% في المتوسط للفترة 2019-2022. ومن المتوقع أن تؤدي العوامل المواتية ذات الخصوصية القطرية إلى تعزيز النمو في جيبوتي ومصر والمغرب وباكستان وتونس. غير أنه من المنتظر أن يظل النمو مكبوحاً إلى حد كبير في الأردن ولبنان وموريتانيا والصومال والسودان. وفي المجمل، لن تكفي وتيرة النمو تلك لتوفير فرص العمل المطلوبة لاحتواء أعداد العاطلين عن العمل حالياً وملايين الباحثين عن وظائف

الذين سيدخلون سوق العمل في الفترة المذكورة.³ وقد يؤدي استمرار البطالة المرتفعة إلى إعاقة الجهود الرامية إلى بناء توافق الآراء المطلوب للنهوض بالإصلاحات الأساسية اللازمة لتعزيز النمو وزيادة احتوائه لشرائح المجتمع.

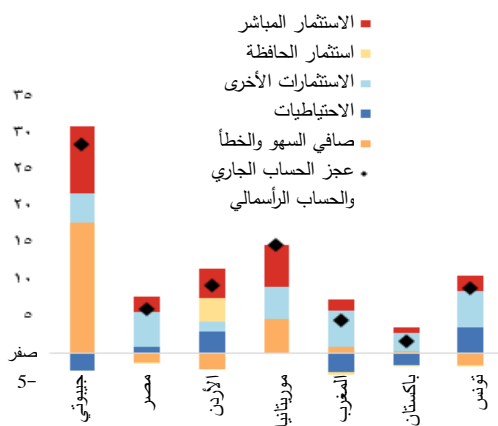
انحسار مواطن الضعف في القطاع الخارجي

كان أداء القطاع الخارجي ضعيفا في عام 2016، حيث اتسع عجز الحساب الجاري في بلدان المنطقة المستوردة للنفط بنحو نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى 5.3%. وعلى المستوى القطري، واصلت جيبوتي وموريتانيا تسجيل مستويات مرتفعة في عجز الحساب الجاري تتجاوز 10% من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني 2-4). ويرجع ذلك لتأثير مشروعات البنية التحتية الكبرى على الواردات في جيبوتي وموريتانيا، إلى جانب التداعيات من الضغوط الأمنية المستمرة في سوريا على التجارة في لبنان (راجع دراسة Rother and others 2016).

الشكل البياني 2-4

المراكز الخارجية تتباين عبر المنطقة

(2016، % من إجمالي الناتج المحلي)¹



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
¹ الأشطرة المكسدة تمثل صافي التدفقات (+) تمثل تدفق للداخل).

وتشهد الأرصدة الخارجية تحسنا تدريجيا. ورغم توقعات بقاء عجز الحساب الجاري مستقرا عند 5.3% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام - مما يرجع لارتفاع أسعار النفط إلى حد ما واستمرار المستوى المرتفع من واردات السلع الرأسمالية (جيبوتي وموريتانيا وباكستان)، فمن المنتظر أن يتقلص في عام 2018 ليصل إلى 4.8% من إجمالي الناتج المحلي، بدعم من الآثار الانتقالية الإيجابية لتحسن الاقتصاد العالمي، ومنها أعداد السياح الوافدين وتحويلات العاملين في الخارج. ومن المتوقع كذلك أن يؤدي انتعاش أسعار السلع الأولية - خام الحديد (موريتانيا)، والذهب (موريتانيا، السودان)، والفوسفات (الأردن، المغرب)، والقطن (باكستان) - إلى تحسن معدلات التبادل التجاري في هذه البلدان. وقد زادت الاحتياطيات الأجنبية في بعض البلدان لأسباب منها إصدار سندات دولية في النصف الأول من عام 2017 (مصر)، والتدفقات الرأسمالية الداخلة (جيبوتي، ومصر، والمغرب، وتونس)، وحدثت زيادة طفيفة في الصادرات وتحويلات العاملين في الخارج، والمبالغ المنصرفة في إطار البرامج المدعومة باتفاقات مع صندوق النقد الدولي.⁴ ويسهم هذا الاتجاه العام أيضا في تثبيت أسعار العملات في بعض البلدان.

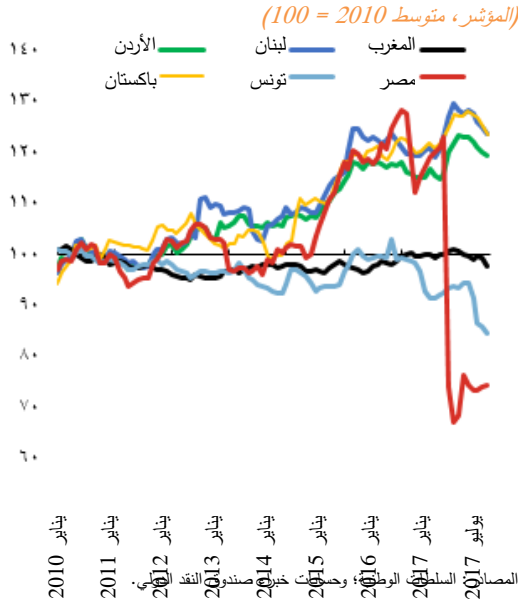
وهناك عوامل ذات خصوصية قطرية أخرى تدعم أيضا تحسن آفاق القطاع الخارجي. ففي مصر، من المتوقع جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة الصادرات نتيجة تعويم سعر الصرف، ورفع القيود المفروضة على النقد الأجنبي، وتطبيق قانوني الاستثمار ومنح تراخيص المنشآت الصناعية. ومن المتوقع أن تستفيد الصادرات الأردنية من زيادة الإنتاج في قطاع التعدين مقترنة بتحسين سعر الفوسفات وإعادة فتح الحدود مع العراق، بينما تحظى صادرات أفغانستان ببعض التحسن نتيجة بدء الرحلات الجوية المباشرة إلى الهند واستكمال مشروع

³ تشير الدلائل التاريخية إلى ارتباط الانخفاض الكبير في معدلات البطالة بنمو لا يقل عن 5.5% (على سبيل المثال، عدد أكتوبر 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

⁴ مجموع الالتزامات المالية من صندوق النقد الدولي للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة (أفغانستان، مصر، الأردن، المغرب، تونس) في نهاية أغسطس 2017 بلغ 13.7 مليار وحدة حقوق سحب خاصة؛ وقد تم سحب 3.4 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، منها 1.2 مليار وحدة خلال النصف الأول من عام 2017. ولم يسحب المغرب حتى الآن أي موارد بموجب اتفاق خط الوقاية والسيولة.

الشكل البياني 2-5

تباين الاتجاهات العامة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي



خط السكك الحديدية إلى ميناء تشابهار. غير أن ارتفاع أسعار الصرف الفعلية الحقيقية قد يشكل تحديات في بعض البلدان، مما يشير إلى الحاجة إلى مزيج من السياسات المحددة بدقة لتجنب تزايد مواطن الضعف الخارجية (الشكل البياني 2-5).

إعادة بناء الحيز المالي

من المتوقع أن تشهد البلدان المستوردة للنفط في المنطقة تراجعاً طفيفاً في متوسط عجز المالية العامة من 6.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 إلى 6.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017، ثم يتراجع أكثر إلى 5.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018. ومن شأن هذا الضبط المالي المتوقع أن يساعد على تقليص عجز الحساب الجاري، وتخفيف الضغوط على أسعار الصرف، وبناء الاحتياطات المالية. ويعكس هذا التحسن زيادة التدابير الرامية إلى احتواء دعم الطاقة مرتفع التكلفة سواء المقرر اتخاذها أو الجاري تنفيذها (مصر، تونس)، واحتواء المصروفات الجارية غير ذات الأولوية (المغرب، تونس). ويعكس كذلك

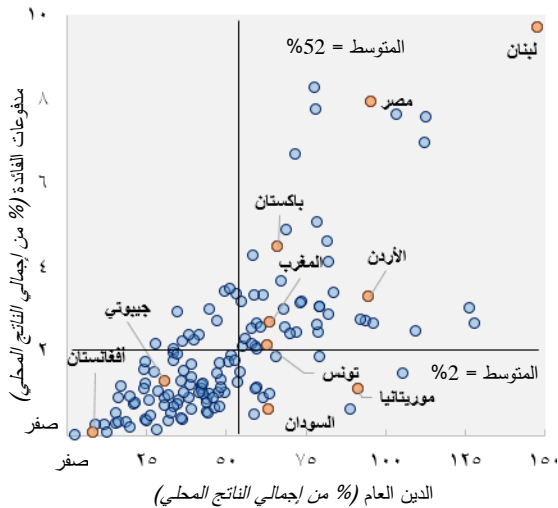
الجهود المبذولة لتعزيز الإدارة المالية العامة على المستوى المحلي في إطار تنفيذ اللامركزية المالية، والحد من النظم الضريبية الخاصة في المناطق الحرة (جيبوتي)، وإلغاء الإعفاءات من الضريبة العامة للمبيعات والرسوم الجمركية، ومواصلة تنفيذ مبادرات مكافحة التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية (مصر، الأردن، السودان، تونس)، والسيطرة على الأجور (جيبوتي، مصر).

الشكل البياني 2-6

ارتفاع مستوى الدين العام يبرز الحاجة إلى زيادة الضبط

المالي

(المؤشر، متوسط 2010 = 100)



غير أن كثيراً من مواطن الضعف لا تزال قائمة بسبب الآثار التي خلفها ضعف تعبئة الإيرادات المحلية وارتفاع المصروفات الجارية (الدعم والأجور) والتي أدت في معظم البلدان إلى تجاوز الدين العام 50% من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني 2-6). وقد تقادم هذا الاتجاه بسبب تغيرات التقييم الناجمة عن انخفاض قيم العملات وتضاعف مدفوعات الفائدة وضعف النمو. ومن العوامل الأخرى التي يمكن أن تزيد من مواطن الضعف المرتبطة بالدين تراكم المتأخرات (الصومال، السودان)، وضمانات الدولة (باكستان)، ومشروعات البنية التحتية الكبرى الممولة بالقروض الخارجية (جيبوتي، موريتانيا، باكستان؛ الإطار 2-1). وفي نهاية عام 2016، بلغ متوسط إجمالي الدين العام حوالي 80% من إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغ الدين العام في لبنان ما يقرب من 149% من إجمالي الناتج المحلي، رغم تحقيق فائض أولي متواضع في عام 2016.

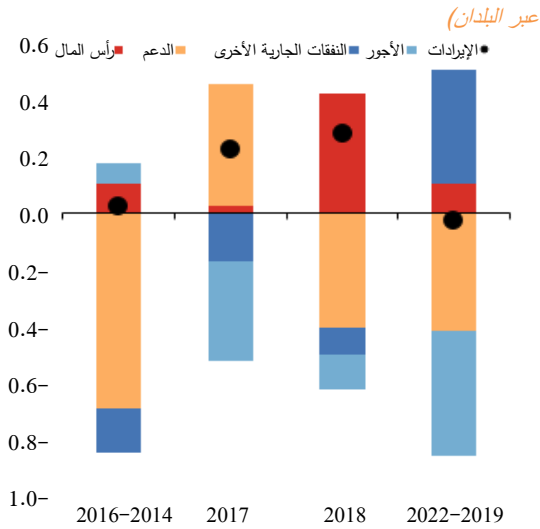
ويتعين مواصلة الضبط المالي وإجراء الإصلاحات اللازمة لمعالجة مواطن الانكشاف لمخاطر الديون. ومن المتوقع لمعظم البلدان أن تتخفف مستويات الدين في عام 2022 نتيجة للضبط المالي المرتقب، والذي يُتوقع أن يشمل توجيهه

المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المتوسطات خلال الفترة 2015-2017. عينة تضم 153 بلداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. النقاط البرتقالية تشير إلى البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. النقاط الزرقاء تشير إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى.

الشكل البياني 2-7

عناصر عملية الضبط المالي تدعم النمو على المدى المتوسط

(% من إجمالي الناتج المحلي، التغير عن العام السابق، المتوسط البسيط عبر البلدان)

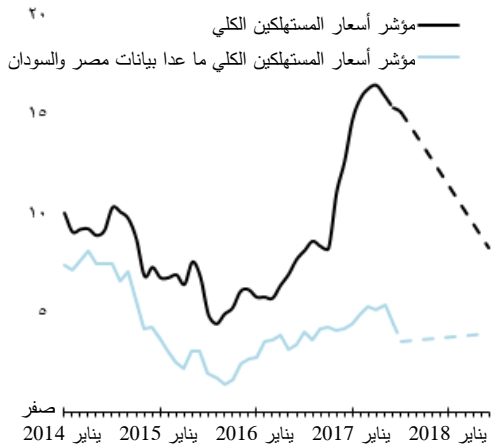


المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني 2-8

التضخم يرجع إلى عوامل غير متكررة

(أسعار المستهلكين، متوسط الفترة، التغير السنوي %)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، والسلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: مؤشر أسعار المستهلكين الكلي لا يشمل بيانات جيبوتي، وموريتانيا، وسوريا بسبب عدم توافر بيانات حديثة.

المصرفيات الجارية توجيهها دقيقا لحماية الإتفاق الاجتماعي وتحسين كفاءة الاستثمارات العامة بغية تخفيف الأثر الانكماشى على النمو (الشكل البياني 2-7). ومن الضروري تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية لتخفيف ضغوط الاقتراض. ومن شأن تقوية الإدارة المالية العامة، لأغراض منها تحسين الشفافية والمساءلة، أن يدعم هذه الجهود وقد يوفر حيزا ماليا إضافيا. كذلك فإن الزيادة المتوقعة في الاستثمارات العامة (موريتانيا، المغرب، باكستان، تونس)، التي يسهم في حدوثها استمرار تخفيض المصرفيات الجارية، سوف تساعد على دعم قوة النمو المتوقعة على المدى المتوسط. ولتقوية شبكة الأمان ودعم الإصلاحات الهيكلية، تعمل بلدان المنطقة أيضا على تعديل مساعداتها الاجتماعية وتوجيهها بدقة إلى المستحقين (مصر، الأردن، المغرب)، مع احتواء المصرفيات الجارية غير ذات الأولوية (المغرب، تونس). ويتعين وضع نموذج جديد لإدارة مجموع الأجر في القطاع العام يبرز أهمية التشخيص الجيد، والتكامل مع الإصلاحات الأخرى لتعزيز النمو الاحتوائى واستمرارية المالية العامة، والمؤسسات الداعمة (دراسة Tamirisa and others، تصدر قريبا).

تعزيز إطار السياسة النقدية لدعم زيادة مرونة أسعار الصرف

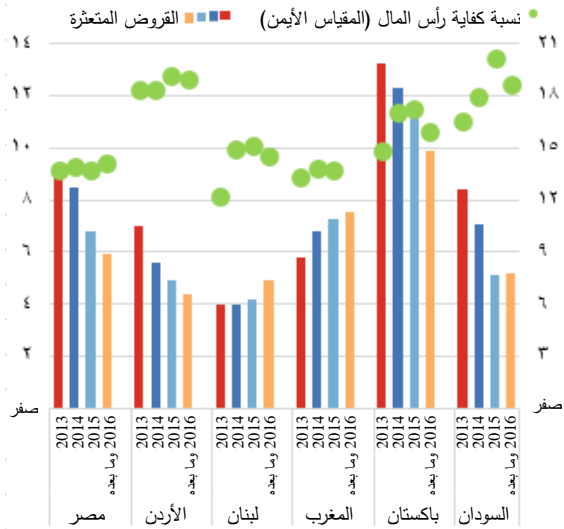
بوجه عام، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان من 7.7% في عام 2016 ليصل إلى ذروة تبلغ 15% في 2017، قبل أن يتراجع إلى 8.3% في 2018 (الشكل البياني 2-8). وترجع زيادة التضخم المفاجئة هذا العام إلى حد كبير للعوامل غير المتكررة في مصر والسودان. فقد ارتفع معدل التضخم الكلي في مصر إلى ما يقارب 30% نتيجة انتقال أثر الانخفاض الكبير في سعر الصرف إلى المواطنين واقتارنه بتخفيض الدعم على أسعار الوقود، وبدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وزيادة في أسعار المرافق. وفي السودان، من المتوقع أن يؤدي الانخفاض الحاد في سعر الصرف الموازي وتقييد عجز المالية العامة إلى ارتفاع التضخم الكلي إلى ما يزيد عن 25%.

وقد ارتفع معدل التضخم أيضا في أفغانستان والصومال، نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية المستوردة في أفغانستان والجفاف في الصومال. ومن المتوقع ارتفاع الأسعار في تونس نتيجة إعادة تطبيق آلية تعديل أسعار الوقود والانخفاض الطفيف في قيمة الدينار. وفي المقابل، لا يزال التضخم معتدلا إلى حد كبير في بعض البلدان نتيجة

الأثار المتأخرة لارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي (لبنان)، والتراجع الطفيف في أسعار الغذاء العالمية (المغرب، باكستان)، وانحسار الآثار غير المتكررة لتحرير الأسعار (الأردن). ومن المتوقع أن يعود التضخم إلى مستويات معتدلة خلال الفترة 2018-2022، مما يعكس التحركات

المتوقعة على مستوى السياسة النقدية في بعض البلدان، وانحسار الآثار المترتبة على الانخفاضات السابقة في قيم العملات، وتخفيف القيود المحلية على جانب العرض نتيجة الإصلاحات الهيكلية والاستثمار في البنية التحتية.

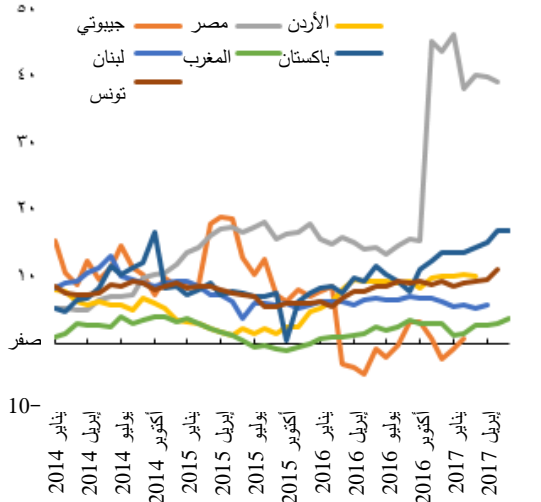
الشكل البياني 2-9 استقرار مؤشرات القطاع المالي (%)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

بالربحية. لكن على الرغم من استمرار تراجع القروض المتعثرة عن مستوياتها المرتفعة في باكستان والسودان، فإنها تتجه نحو الارتفاع في المغرب (الشكل البياني 2-9). ولا تزال الإصلاحات التنظيمية في القطاع المصرفي

الشكل البياني 2-10 زيادة نمو الائتمان الخاص يدعم النمو (التغير %، على أساس سنوي مقارن)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: زاد نمو الائتمان في مصر بالعملة المحلية، لأسباب منها الانخفاض الكبير في سعر الصرف في أواخر عام 2016.

وسيتعين على البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تقوية وتحديث أطر سياساتها النقدية لتعزيز آليات انتقال الآثار، وتعزيز التواصل والشفافية بشأن أهداف السياسات، وتحسين الأدوات التحليلية. وبالنسبة للبلدان التي تحولت مؤخرًا إلى نظام سعر الصرف الموعوم (مصر، تونس)، فسيكون من المحبذ مع مرور الوقت اعتماد نظام مكتمل الأركان لاستهداف التضخم (دراسة Cabral, Carneiro, and Mollick 2016). وفي هذا السياق فإن تعزيز استقلالية البنك المركزي سيكون في غاية الأهمية لإرساء المصداقية والمساعدة على تثبيت توقعات التضخم. وسيتعين على صناع السياسات في بعض البلدان أيضًا توجيه الاهتمام للتحديات التي تفرضها الدورة المالية.

استقرار القطاع المالي في ظل تعافي النمو الائتماني

لا يزال القطاع المالي يتسم بسلامة أوضاعه إلى حد كبير. فمع نهاية 2016، كانت البنوك تتمتع عموماً بمستوى جيد من الرسالة والسيولة، وتتسم نسبياً بالربحية. لكن على الرغم من استمرار تراجع القروض المتعثرة عن مستوياتها المرتفعة في باكستان والسودان، فإنها تتجه نحو الارتفاع في المغرب (الشكل البياني 2-9). ولا تزال الإصلاحات التنظيمية في القطاع المصرفي تواصل التقدم، حيث يعمل العديد من البلدان على تعزيز أطر تسوية الأوضاع في مؤسساتها المصرفية، بسبل منها بدء تطبيق نظام التأمين على الودائع (باكستان). ولا يزال تشديد القيود على علاقات المراسلة المصرفية يشكل عبئاً على تحويلات العاملين في الخارج، مما يؤثر على الودائع والتوسع في الائتمان (جيبوتي، الصومال، السودان).

ومنذ بداية عام 2017، ارتفعت معدلات نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص في المغرب وباكستان بسبب اتباع سياسة نقدية تيسيرية، لكنها انخفضت في الأردن عقب تشديد السياسة النقدية (الشكل البياني 2-10). وينبغي أن يقترن هذا التوسع المستمر في الائتمان بمراقبة مستمرة لسلامة النظام المالي، وإشراف قوي علىفرادى المؤسسات، وتنفيذ سياسات السلامة الاحترازية الكلية الموجهة على نحو ملائم. وفي جميع بلدان المنطقة، يجب أن يكون صناع السياسات على بينة بالفرص والتحديات المرتبطة بالتوسع السريع في الابتكارات التكنولوجية في القطاع المالي (الفصل 5).

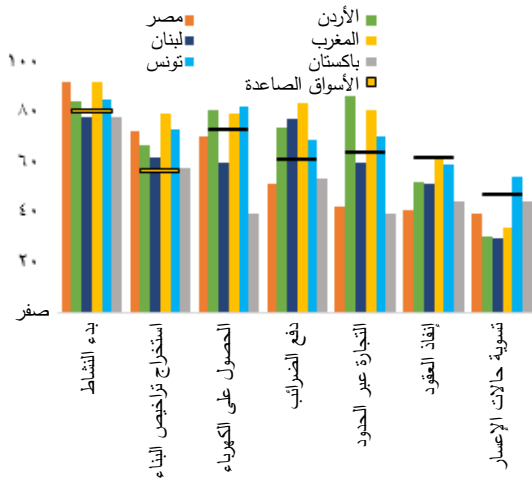
الإصلاحات الهيكلية المستمرة لدعم خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاحتوائي

يتعين على البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان الاستفادة من تحسن النمو المتوقع للتعبيل بتنفيذ إصلاحات هيكلية جريئة لتشجيع نشاط القطاع الخاص والعمل على إقامة اقتصادات أكثر ديناميكية وتنافسية واحتواءً للجميع. ومن الضروري تنفيذ مجموعة مهمة من الإصلاحات لإرسال إشارة بالتزام الحكومات بالإصلاح والعمل على تعزيز الثقة وصلابة الاقتصاد (Dabla- (Norris, Ho, and Kyobe 2016؛ Mitra and others 2016):

الشكل البياني 2-11

ضرورة تكثيف الجهود لتحسين مناخ الأعمال

(الاقتراب إلى الحد الأعلى للأداء: الأعلى أفضل)



المصادر: البنك الدولي، قاعدة بيانات تقرير 'ممارسة أنشطة الأعمال'، 2017؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

سيكون من الضروري تحسين بيئة الأعمال لتعزيز الاستثمار والنمو بقيادة القطاع الخاص، مع تمكين المنطقة من الاستفادة بقدر أكبر من التعافي العالمي الجاري (الشكل البياني 2-11). ومن شأن تحسين الحوكمة والشفافية، وتعزيز المساءلة، ورفع كفاءة الحكومة أن يعزز ثقة القطاع الخاص (World Bank 2017). ويحرز بعض البلدان تقدما في إزالة العقبات أمام نمو القطاع الخاص. وقد قطعت مصر شوطا كبيرا في مجال تحسين مناخ أعمالها في عام 2017 من خلال سن القوانين المعنية بالصناعة والاستثمار التي أدت إلى تبسيط إجراءات تسجيل الشركات وعملياتها.

في معظم البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، لا تزال البنية التحتية غير الكافية والمنخفضة الجودة (لا سيما في قطاعي الطاقة والنقل) عائقا كبيرا أمام تحقيق نمو يقوده القطاع الخاص (دراسة Sethi 2015؛ ودراسة Estache and others 2013). ويتيح "الميثاق العالمي مع إفريقيا" الصادر مؤخرا فرصة لتحديد ومعالجة هذه المعوقات عن طريق تشجيع

الاستثمار الخاص في إفريقيا مع التركيز تحديدا على زيادة تطوير البنية التحتية (الإطار 2-3). ومن شأن تقليص فجوات البنية التحتية أن يسمح بإنشاء قطاعات إنتاجية جديدة، وتوليد فرص العمل، وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (الفصل 4؛ دراسة Cheng and others 2015). كذلك فإن تحسين التكامل العالمي وفيما بين بلدان المنطقة يمكن أن يشجع على مواصلة تطوير سلاسل العرض وزيادة فرص التصدير، مما يتيح للبلدان الاستفادة من مزاياها النسبية في قطاعات الصناعة التحويلية كثيفة العمالة (دراسة صندوق النقد الدولي، تصدر قريبا). ويمكن العمل على إقامة شراكات ابتكارية بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشروعات البنية التحتية، وإن كان ينبغي أن يظل صناع السياسات على دراية بالمخاطر المالية المرتبطة بذلك.

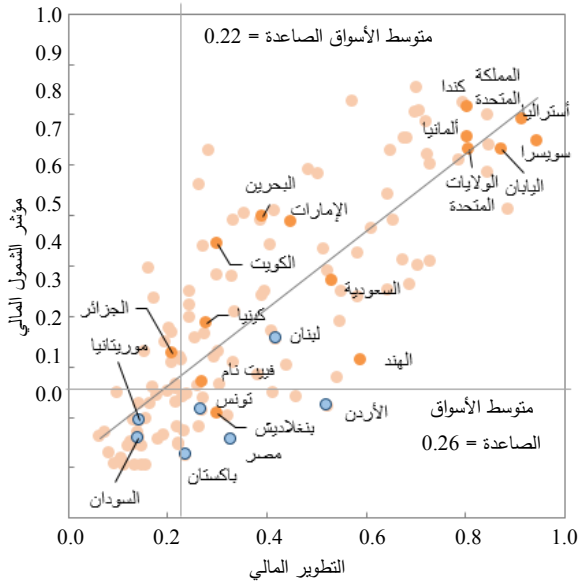
مستويات البطالة المرتفعة المزمنة، ولا سيما بين الشباب، والمشاركة المنخفضة في القوى العاملة - وخاصة من النساء - يدعوان إلى زيادة مرونة سوق العمل، وتقليل الاعتماد على الوظائف الحكومية، وإدخال تحسينات على النظم التعليمية للحد من عدم توافق المهارات مع متطلبات السوق في القطاع الخاص (OECD 2016). ويمكن للجهود الرامية إلى القضاء على فجوات التعليم المزمنة بين الجنسين أن تحقق نموا أكثر إنصافا بالتزامن مع توفير مصدر جديد للعمالة ذات المهارات الأعلى. وبوجه عام، فإن تحسين الإنتاجية وإطلاق إمكانات العمالة في المنطقة سيعزز صلابة النمو ويجعله أكثر احتواءً للجميع (Mitra and others 2016).

تستوعب الزراعة أكثر من 80% من القوى العاملة في أفغانستان وأكثر من 40% في المغرب وباكستان. وقد تؤدي الإصلاحات الرامية

الشكل البياني 2-12

المنطقة متأخرة في الشمول المالي والتطوير المالي

(بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير النقاط الزرقاء إلى البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وبالتالي زيادة الدخل الريفي، دورا رئيسيا في تخفيف حدة الفقر وعدم المساواة (Bustos, Garber, and Ponticelli 2016؛ وFarole and Pathikonda 2016). وستزداد الإنتاجية نتيجة زيادة فرص الحصول على مياه الري، والتدريب على أساليب زراعية أفضل، والتحول نحو استخدام أصناف المحاصيل مرتفعة الغلة، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق. ومن الممكن خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاحتوائي عن طريق تشجيع تنوع النشاط الاقتصادي من خلال أنشطة الأعمال التجارية الزراعية كثيفة العمالة (مثل صناعات تجهيز الأغذية) وتشجيع الإنتاج الزراعي ذي القيمة المضافة الأعلى.

استمرار التركيز على زيادة فرص الحصول على التمويل - وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة - يمكن أن يساعد على توسيع نطاق الدمج المالي وتخفيض تكلفة الاقتراض (دراسة Demirgüç-Kunt and Singer 2017؛ ودراسة Naceur and others 2017؛ والشكل البياني 2-12؛ والفصل 5). وبشكل أعم، فإن إقامة أسواق رأس المال المحلية في المنطقة من شأنه زيادة فرص الحصول على التمويل وتشجيع ريادة الأعمال. ومن شأن إصدار سندات الدين الحكومي بصفة دورية لإنشاء منحنى عائد أن يساعد على تنويع قنوات التمويل للشركات وتيسير إدارة السيولة المصرفية.

ميزان المخاطر مائل نحو التطورات السلبية

لا تزال كفة التطورات السلبية هي الأرجح في ميزان المخاطر، مما يرجع إلى حد كبير إلى المخاطر ومواطن الضعف الناشئة عن المنطقة نفسها:

- قد تتصاعد الصراعات والمخاطر الأمنية الإقليمية أو يطول أمدها، مما يؤدي إلى المزيد من الخسائر البشرية، وتدمير البنية التحتية، والهجرة للخارج، وتعطيل طرق التجارة الإقليمية والاستثمارات عبر الحدود، وانكماش السياحة، بما في ذلك في البلدان المجاورة.
- قد يزداد خطر القلاقل الاجتماعية والإرهاق الناتج عن الإصلاح إذا ظل النمو ضعيفا والبطالة مرتفعة، مما يقوض قوة الدفع اللازمة للإصلاحات المالية والهيكلية التي تشد الحاجة إليها.
- لا يزال النشاط الزراعي عرضة لمخاطر التطورات الجوية والسعرية (المغرب، باكستان، الصومال). وبالإضافة إلى ذلك، سيؤدي انخفاض أسعار السلع الأولية إلى انخفاض الإيرادات الحكومية وعائدات الصادرات وتوسيع عجز الحساب الجاري في موريتانيا (خام الحديد، الذهب، النحاس)، والمغرب (الفوسفات، القمح، الخضروات)، وباكستان (القطن)، والسودان (النفط، الذهب).

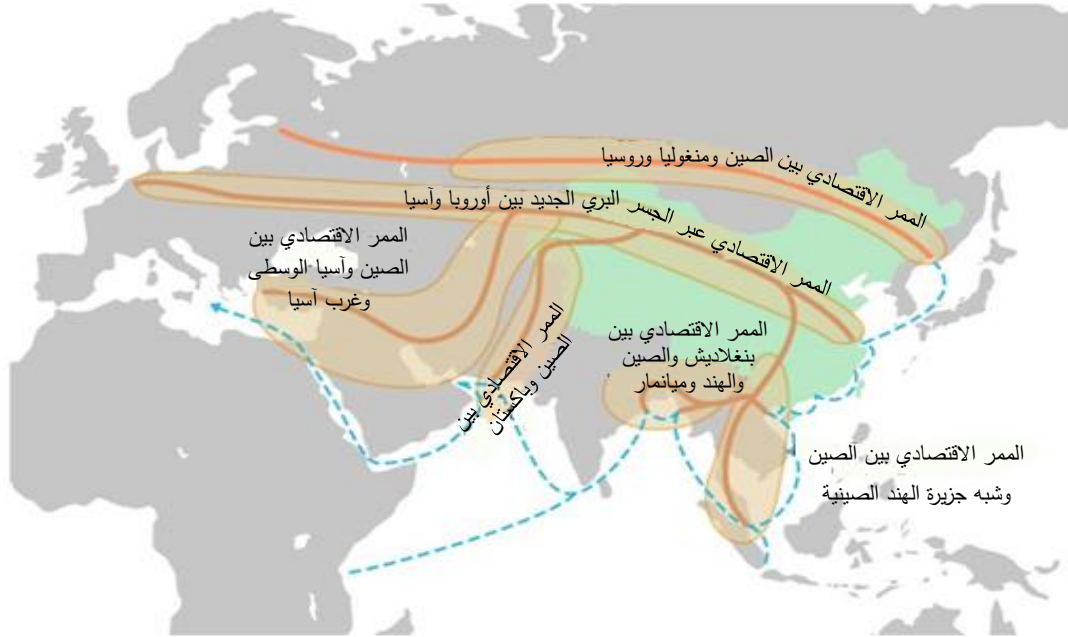
- بالنسبة للمخاطر من البيئة العالمية، قد يؤدي تشديد الأوضاع المالية العالمية بوتيرة أسرع (لأسباب منها عودة الولايات المتحدة إلى سياستها النقدية العادية بسرعة أكبر من المتوقع) إلى ارتفاع تكاليف التمويل (بما في ذلك تكاليف التمويل المحلي)، وزيادة الضغوط على المالية العامة، وانخفاض الاستثمارات الخاصة. كذلك، قد تؤدي عودة الولايات المتحدة إلى سياستها النقدية العادية إلى زيادة قوة الدولار الأمريكي، وهو الأمر الذي من شأنه تضخيم مواطن ضعف الدين في البلدان التي تتحمل نسبة كبيرة من الدين بالعملة الأجنبية (باكستان، تونس). وهناك أيضا خطر تطبيق سياسات انغلاقية في الاقتصادات المتقدمة، مما يضر بأفاق التصدير في المنطقة ككل. وبالنسبة لاحتمالات تجاوز التوقعات، قد يكون تحسن النشاط الاقتصادي أقوى من المتوقع في منطقة اليورو وبلدان أخرى من الشركاء التجاريين، مما يمكن أن يحقق ارتفاعا في النمو الإقليمي.

الإطار 2-1: مبادرة الحزام والطريق وآسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا والشرق الأوسط¹

تقدم مبادرة "الحزام والطريق" الهائلة التي أطلقتها الصين لبلدان آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا والشرق الأوسط فرصا جديدة لتلبية احتياجات البنية التحتية، وتقوية الروابط الاقتصادية والمالية، ودعم التنوع الاقتصادي ونمو الوظائف. وللاستفادة من هذه الفرص، ينبغي تصميم المشروعات وإدارتها بشكل جيد والاعتراف الكامل بالتكاليف المستقبلية. ومن شأن مناخ الأعمال المفتوح والتنافسي أن يساعد البلدان على تحقيق أقصى قدر من المكاسب ونشر المنافع.

الشكل البياني 2-2-1

مبادرة الحزام والطريق: الممرات الاقتصادية الستة الممتدة عبر آسيا، وأوروبا، وإفريقيا



المصدر: مجلس تنمية التجارة في هونغ كونغ.

وقد أطلقت الصين مبادرة "الحزام والطريق" في عام 2013 بهدف تقوية روابطها مع أوروبا وإفريقيا عن طريق آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا والشرق الأوسط (الشكل البياني 2-1-1). ويبلغ عدد البلدان التي تشارك حاليا في هذه المبادرة حوالي 70 بلدا وقد يصل إلى 100 بلد أو أكثر. وتتمثل مجالات تركيز المبادرة في تطوير البنية التحتية وتيسير التجارة، والربط والتكامل المالي، وتنسيق السياسات، والبحوث المشتركة، والتبادل بين الشعوب. وهناك ستة ممرات تغطيها المبادرة - وهي جسر أوراسيا البري الجديد، والممر بين الصين ومنغوليا وروسيا، والممر بين الصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا، والممر بين الصين وباكستان، والممر بين الصين وشبه جزيرة الهند الصينية، والممر بين الصين وميانمار وبنغلاديش والهند - بالإضافة إلى الحزام الاقتصادي بطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين. وقد يصل الاستثمار التراكمي في هذه الممرات إلى تريليون دولار على مدى 10 سنوات. وسيتم تمويل هذه الاستثمارات - بشروط السوق غالبا - عن طريق البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وبنك الصين للتنمية، وبنك الصين للتصدير والاستيراد، وصندوق طريق الحرير. وقد تنشأ أيضا استثمارات مكملة من مصادر رسمية وخاصة أخرى في الصين وغيرها من البلدان.

وبالنسبة لآسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا والشرق الأوسط، فإن مشروعات البنية التحتية، والمشروعات الصناعية، ومشروعات المرافق في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، إلى جانب جهود الربط المالي والتبادل بين الشعوب، يمكن أن تساعد على سد ثغرات البنية التحتية،

وزيادة التكامل الاقتصادي والمالي في المنطقة، ودعم التتويج والتوظيف. وتشمل البلدان المشاركة من منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان كل من أفغانستان، وأرمينيا، وأذربيجان، وجيبوتي، وجورجيا، وإيران، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، وباكستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان.

وفيما يلي المشروعات الرئيسية في إطار مبادرة "الحزام والطريق":

- الاستثمارات في باكستان في قطاع الطاقة، والبنية التحتية للسكك الحديدية والطرق والموانئ والتي يبلغ مجموعها 55 مليار دولار على مدى العقد المقبل.
- مشروعات السكك الحديدية والطرق السريعة والموانئ الممتدة من كازاخستان إلى أوروبا عبر روسيا، وإلى إيران وتركيا عبر كازاخستان وتركمانستان.
- خط السكك الحديدية إلى أوزبكستان عبر جمهورية قيرغيزستان، وخط السكك الحديدية إلى أفغانستان عبر أوزبكستان، وخط السكك الحديدية من ميناء يجري تطويره في جيبوتي إلى إثيوبيا وجنوب السودان.
- خطوط أنابيب النفط والغاز التي تربط الصين بآسيا الوسطى وأذربيجان، وتربطها بأوروبا عبر البحر الأسود وتركيا.
- مشروعات الطاقة، والموارد الطبيعية والتعدين، والصناعة التحويلية، والزراعة، ومشروعات تجهيز المنتجات الزراعية في جميع أنحاء المنطقة.

ومن المرجح أن تنشأ آثار إيجابية من قطاع البناء، وزيادة إمدادات الطاقة، وتحسين الربط اللوجيستي، ونقل التكنولوجيا، وزيادة التجارة. ومن المتوقع أن تساعد المشاريع المقامة في إطار مبادرة "الحزام والطريق" على تنويع وزيادة الصادرات والتوظيف، كما ينبغي أن تؤدي مشروعات المرافق إلى خفض النقص في الطاقة أو القضاء عليه. وييسر تحسن الربط المالي، والتكامل التجاري، وبرامج البحوث وتبادل الخبرات بمنافع محتملة من خلال الدمج في سلاسل العرض العالمية، وتشجيع زيادة الاستثمار الخاص، ونمو الإنتاج، والصادرات، والقيمة المضافة، والتوظيف (راجع الفصل 4). وهذا أمر مشجع بشكل خاص في ظل تكاليف النقل المرتفعة، ومستوى الانفتاح المنخفض نسبياً، وفجوات البنية التحتية الكبيرة في جميع أنحاء المنطقة.

ورغم هذه المنافع المحتملة، فإن مبادرة "الحزام والطريق" تتطوي على تحديات، منها تنفيذ المشروعات وإدارتها عبر مناطق اختصاص متعددة وفي بعض الحالات في ظروف جغرافية أو اقتصادية-سياسية أو بيئية معقدة. ومن المرجح أن تفرض المشروعات المقامة في إطار مبادرة الحزام والطريق ضغوطاً على أوضاع المالية العامة والدين والحساب الخارجي في جميع بلدان المنطقة، لا سيما في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى التي لا يتوافر لديها سوى حيز محدود لمواجهة زيادة عجز الموازنة أو زيادة الدين العام. وقد تزامم هذه المشروعات أيضاً الإنفاق في مجالات التنمية الأخرى. وقد تفرض التدفقات المالية أيضاً ضغوطاً على أسعار الصرف. كذلك، رغم أن المشروعات المقامة في إطار المبادرة قد تدعم إيرادات الضرائب وعائدات التصدير في المستقبل، فإنها ستخلق مطالبات مستقبلية على الموازنة لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة، إلى جانب التزامات ميزان المدفوعات المتعلقة بمدفوعات سداد القروض ومدفوعات الفائدة، وإعادة توظيف الأرباح، وواردات الوقود. وبالنسبة للحالات التي تستفيد فيها مشروعات المبادرة من الإعفاءات الضريبية، ستقل المكاسب التي تعود على الموازنات الوطنية.

وبالتالي سيكون من الضروري تقوية أطر المالية العامة والموازنة على المدى المتوسط، بالإضافة إلى تعزيز القدرة على تحديد تكاليف المشروعات وإدارتها، وشروطها المالية، والمخاطر المحيطة بها (بما في ذلك الناشئة عن الحوافز الضريبية). وينبغي أن تكون المشروعات المقامة في إطار المبادرة مصممة تصميمًا جيدًا وتتوفر لها مقومات الاستمرار تجارياً، وأن يتم تنفيذها بشكل فعال ومراقبتها عن كثب.

وينبغي إجراء المعاملات بشروط ميسرة قدر الإمكان في البلدان منخفضة الدخل، وأن تتسم بالشفافية، وتستهدف معالجة التداعيات على العمالة والمدخلات المحلية (المعدات، والمواد، والآلات). وستكون المشاريع المشتركة مع المؤسسات المالية الدولية موضع ترحيب لأنها ستستفيد من الآليات القائمة لتقييم ومراقبة المشروعات وقد تستفيد من التمويل الإضافي بشروط ميسرة.

وأخيراً، لتيسير التداعيات على الاقتصادات المحلية، يجب أن يكون مناخ الأعمال في جميع أنحاء المنطقة مفتوحاً وتنافسياً. وسوف تمكن هذه البيئة أصحاب المشروعات في القطاعات الأخرى بخلاف السلع الأولية (الخدمات، واللوجستيات، والصناعة التحويلية) من الاستفادة من تحسين البنية التحتية المادية والمالية، وتخفيض التكاليف، وتيسير الوصول إلى الأسواق العالمية والثناينة الرئيسية. وينبغي أن تكون شركات النقل والمرافق العامة والبنوك المحلية قوية بما يكفي للمشاركة، كما ينبغي أن تساعد رسوم المرافق العامة والنقل على استرداد التكاليف. ومن المهم أن تكون اقتصادات بلدان مبادرة الحزام والطريق وشركائها التجاريين مفتوحة لدعم التكامل والصادرات في إطار المبادرة.

إن صلاحية صندوق النقد الدولي لدعم التعاون متعدد الأطراف، وتقوية الاستقرار العالمي والاقتصادي، وتعزيز النمو القابل للاستمرار والاحتوائي تتوافق إلى حد كبير مع أولويات مبادرة "الحزام والطريق". ويشترك الصندوق في جهود بلدانه الأعضاء من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات، والمساعدة الفنية، والتدريب في المجالات التي من شأنها مساعدة البلدان على تقييم المشروعات الاستثمارية وإدارتها بشكل أفضل، بما في ذلك المشروعات المقامة في إطار المبادرة. وتهدف مبادرة دعم سياسات البنية التحتية، وهي مسعى جديد من مساعي صندوق النقد الدولي، إلى دعم البلدان الأعضاء من خلال أدوات مثل تقييم إدارة الاستثمارات العامة، وتقييمات المخاطر على المالية العامة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتقييم الدين والاستثمار والنمو، وتقييم استمرارية القدرة على تحمل الدين، وإرشادات بشأن استراتيجيات إدارة الدين على المدى المتوسط.

¹ إعداد مارك هورتون.

الإطار 2-2: الصومال: إعادة البناء بعد حرب أهلية امتدت لعقود¹

انتهاء الحرب الأهلية في الصومال يتيح فرصة كبيرة لإعادة بناء الاقتصاد. ويقدم الشركاء الدوليون، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، المساعدة الفنية التي تحقق نتائج ملموسة. وسيتيح البرنامج الاقتصادي الذي يتابعه خبراء الصندوق تقديم الدعم المالي من الصندوق في المستقبل عن طريق إنشاء سجل أداء بشأن تنفيذ السياسات والإصلاحات، التي تدعمها المشورة المقدمة من الصندوق بشأن السياسات.

الجدول 2-2-1

مؤشرات اقتصادية واجتماعية مختارة، 2014-2016

(متوسط)

الصومال	البلدان منخفضة الدخل
2014	2016
(متوسط)	(متوسط)
13.9	642.0
426.0	632.3
22.2	8.7
55.5	61.5
54.3	76.2
33.2	70.0
75.9	82.6
188.0	78.8

المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ تقدير مدرج في نموذج لمنظمة العمل الدولية.

تسببت الحرب الأهلية في الصومال التي استمرت لعقود طويلة في إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، مما ترتب عليه ضعف المؤسسات بشدة وانتشار الفقر. وخلال الفترة 2014-2016، بلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصومال 426 دولارا فقط، أي أقل بكثير من نظرائها في المنطقة (الجدول 2-2-1). غير أن انتهاء الحرب الأهلية في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وإجراء الانتخابات الوطنية في فبراير 2017 - وهي الثانية فقط منذ عام 1991 - تتيح فرصة أمام الصومال لاجتياز المنعطف الحرج.

وقد حققت الصومال بالفعل بعض الإنجازات المهمة في عملية إعادة بناء اقتصادها، الذي تدعمه حاليا المنح المقدمة من

الجهات المانحة، وتحويلات العاملين في الخارج، والاستثمارات الأجنبية المباشرة (ومعظمها من الشتات الصومالي). ويقوم شركاء الصومال بتقديم قدر كبير من الدعم لعمليات حفظ السلام، وبناء المؤسسات، والعمليات الإنسانية. ومنذ اعتراف المجتمع الدولي بالحكومة الفيدرالية للصومال في عام 2012، تلقت الصومال مساعدة فنية مكثفة. والصومال واحدة من أكبر البلدان المستفيدة من المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي، والتي تُقدّم من خلال صندوق استئماني متعدد المانحين بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الآخرين. وقد حققت هذه المساعدة الفنية نتائج ملموسة في مجال الإدارة الاقتصادية والإبلاغ بالبيانات الاقتصادية الكلية والمالية. وقد تم إحراز تقدم كبير أيضا في إعادة بناء القدرات المؤسسية لإعداد موازنة سنوية ومراقبتها وتنفيذ إصلاح العملة الوطنية، وفي تعزيز حوكمة البنك المركزي.

ويقدم صندوق النقد الدولي أيضا المشورة بشأن السياسات للحكومة في إطار جهودها لتصميم سياساتها وإصلاحاتها الاقتصادية. ومنذ استئناف مشاركات الصندوق في جهود الصومال في عام 2013، اختتم جولتين من مشاورات المادة الرابعة. وللمساعدة في دعم جهود إعادة البناء الاقتصادي وإعداد سجل أداء بشأن تنفيذ السياسات والإصلاحات، دخلت الحكومة الصومالية في مايو 2016 في اتفاق مع الصندوق في إطار برنامج يتابعه خبراء الصندوق مدته 12 شهرا، وهو البرنامج الذي اكتمل مؤخرا. ووافقت إدارة الصندوق على برنامج جديد يتابعه خبراء الصندوق يغطي الفترة من مايو 2017-إبريل 2018. ورغم أن الصومال لا يمكنها حاليا الاستفادة من الدعم المالي المقدم من الصندوق نتيجة المتأخرات المستحقة عليها، فإن استمرار النجاح في استكمال هذا البرنامج والبرامج التي تليه سيساعد على تعزيز المؤسسات والسياسات الاقتصادية، مما يمهد السبيل أمام تخفيف أعباء الدين مستقبلا.

ورغم هذه التطورات، لا تزال الصومال تواجه تحديات كبيرة. فلا يزال الوضع الأمني هشاً، وقد تقادم نتيجة ارتفاع مستوى البطالة بين الشباب والجفاف الذي يؤثر بشدة على النشاط الاقتصادي ويهدد الأوضاع الإنسانية. ويعاني مركز المالية العامة للحكومة من الضعف، لأسباب منها

استمرار ضعف إدارة المالية العامة، وضعف نظام التحصيل الضريبي، وعبء الدين الخارجي الثقيل مع عدم القدرة على السداد. ولا يزال البنك المركزي والقطاع المالي في طور التكوين، كما أن انتشار عمليات التزوير أدى إلى تراجع الثقة في العملة الوطنية. وفي المرحلة المقبلة، سيكون من الضروري بذل مزيد من جهود الإصلاح المستمرة وواسعة النطاق لإعادة بناء المؤسسات في الصومال - إلى جانب توفير البيانات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للمساعدة في توجيه عملية صنع السياسات.

¹ أعد هذا الإطار لوкас بيندر كولر، وسيباستيان ووكر، وإيسوف ساماكي. وفي هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، ينشر صندوق النقد الدولي البيانات الاقتصادية الكلية للصومال وذلك للمرة الأولى منذ أوائل التسعينات.

الإطار 2-3: مبادرة الميثاق مع إفريقيا التي أطلقتها مجموعة العشرين: تشجيع استثمار القطاع الخاص¹

تهدف مبادرة الميثاق مع إفريقيا التي أطلقتها مجموعة العشرين إلى مساعدة البلدان على الاستفادة من إمكاناتها لتحقيق النمو المستمر والاحتوائي من خلال تشجيع الاستثمار وتحسين البنية التحتية في إفريقيا. ويقوم صندوق النقد الدولي بدعم المبادرة عن طريق زيادة الدعم المقدم لتنمية القدرات، وتقديم المشورة بشأن السياسات، وإدراج الإصلاحات ذات الصلة ضمن تصميم البرامج التي يدعمها الصندوق مع البلدان المشاركة في المبادرة.

وتهدف مبادرة الميثاق مع إفريقيا التي أطلقتها مجموعة العشرين إلى تشجيع الاستثمار الخاص في إفريقيا من خلال موائيق (أو اتفاقات) بين الحكومات الإفريقية المهتمة، والمنظمات الدولية، وشركاء التنمية، مع التركيز تحديداً على زيادة تطوير البنية التحتية². وفي مارس 2017، تم إطلاق المبادرة من جانب وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في مجموعة العشرين في ظل الرئاسة الألمانية للمجموعة. وتحدد موائيق كل بلد الإجراءات التي سيتخذها المشاركون في المبادرة لزيادة تدفقات الاستثمار الخاص، وتحديداً ما يلي:

- تحدد البلدان الإفريقية المشاركة الإصلاحات اللازمة لتوفير بيئة أكثر تمكينا لاستثمارات القطاع الخاص، وتحسين الإيرادات المحلية وتعبئة التمويل، وتوفير الحيز اللازم لتوسيع نطاق الاستثمار العام في مشروعات البنية التحتية التي توجد حاجة ماسة إليها مع ضمان استمرارية القدرة على تحمل الدين.
- تقوم بلدان مجموعة العشرين والبلدان الشريكة الأخرى بتعزيز المبادرة وتشجيع قطاعات الأعمال لديها على الاستثمار في البلدان الإفريقية المشاركة، بسبل منها عقد اجتماعات المائدة المستديرة المنتظمة للمستثمرين وتنظيم فعاليات رفيعة المستوى (مثل مؤتمر "الاستثمار في مستقبل مشترك" الذي عُقد مؤخراً في برلين)، كما تدعم تقديم المساعدة الفنية ذات الصلة.
- تقدم المنظمات الدولية المساعدة الفنية، والمشورة بشأن السياسات، والدعم المالي للمساعدة في ضمان سلامة الأطر الاقتصادية الكلية والتجارية والتمويلية اللازمة للمبادرة.
- تقوم مجموعة العشرين والبلدان الشريكة الأخرى بزيادة التنسيق بشأن عدة أمور منها المساعدة الفنية؛ زيادة الدعم لتجهيزات المراحل المبكرة لمشروعات البنية التحتية؛ وزيادة استثمارات شركات القطاع الخاص في مؤسسات التنمية المتعددة والثنائية الأطراف.

وتعمل حالياً البلدان الإفريقية المشاركة - وهي كوت ديفوار وإثيوبيا وغانا والمغرب ورواندا والسنغال وتونس - على استكمال موائيقها. وهناك بلدان أخرى أعربت عن رغبتها في الانضمام أو قد تنتظر في ذلك، منها الجزائر ومصر. ويمكن لهذه المبادرة أن تقدم مساهمة مهمة في مواجهة تحدي تعزيز النمو وتوفير فرص العمل عالية الجودة للشباب في هذه البلدان الإفريقية، ولا سيما عن طريق المساهمة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأسواق المالية.

وقد أيد صندوق النقد الدولي إطلاق المبادرة وتنفيذها، بما في ذلك في سياق البرامج القائمة مع العديد من البلدان المشاركة. ويتضمن حوار صندوق النقد الدولي حول السياسات ومحتوى البرامج التي يدعمها الإصلاحات التي تركز عليها هذه الموائيق مع حماية صلابة الاقتصاد الكلي واستمرارية القدرة على تحمل الدين العام. ويكتف الصندوق أيضاً من جهوده في تنمية القدرات في مجالات خبرته لدعم تنفيذ هذا الميثاق، بما في ذلك من خلال مراكز المساعدة الفنية الإقليمية في إفريقيا ومركز المساعدة الفنية في الشرق الأوسط.

ولضمان استمرارية المبادرة ونجاحها، سوف تسهم إحدى مجموعات تمويل الاستثمار التابعة لمجموعة العشرين في مواصلة تنفيذ برنامج عمل مبادرة الميثاق مع إفريقيا ومتابعته على المدى المتوسط. وستجري متابعة البرنامج من خلال الحوار القطري والتقارير نصف السنوية المقدمة لمجموعة العشرين.

¹ إعداد غاييل بيير.

² راجع الموقع الإلكتروني التالي للمبادرة على شبكة الإنترنت: <https://www.compactwithafrica.org>.

- Bustos, P., G. Garber, and J. Ponticelli. 2016. "Capital Allocation across Sectors: Evidence from a Boom in Agriculture." Working Paper 414, Banco Central Do Brasil, Brasilia.
- Cabral, R., F. G. Carneiro, and A. V. Mollick. 2016. "Inflation Targeting and Exchange Rate Volatility in Emerging Markets." Policy Research Working Paper 7712, World Bank, Washington, DC.
- Cheng, K., S. Rehman, D. Seneviratne, and S. Zhang. 2015. "Reaping the Benefits from Global Value Chains." IMF Working Paper 13/108, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Dabla-Norris, E., G. Ho, and A. Kyobe. 2016. "Structural Reforms and Productivity Growth in Emerging Market and Developing Economies." IMF Working Paper 16/15, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Demirgüç-Kunt, A., and D. Singer. 2017. "Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review of Recent Empirical Evidence." Policy Research Working Paper 8040, World Bank, Washington, DC.
- Estache, A., E. Ianchovichina, R. Bacon, and I. Salamon. 2013. *Infrastructure and Employment Creation in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.
- Farole, F., and V. Pathikonda. 2016. "The Capabilities Driving Participation in Global Value Chains." Policy Research Working Paper 7804, World Bank, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). Forthcoming. "Getting Global Economic Integration Right." Washington, DC.
- Mitra, P., A. Hosny, G. Minasyan, M. Fischer, and G. Abajyan. 2016. "Avoiding the New Mediocre: Raising Long-Term Growth in the Middle East and Central Asia." Departmental Paper, Middle East and Central Asia Department, International Monetary Fund, Washington, DC.
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2016/mcd1601.pdf>.
- Naceur, S. B., R. Blotvogel, M. Fischer, and H. Shi. 2017. "Financial Development and Source of Growth: New Evidence." IMF Working Paper 17/143, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2016. *Youth in the MENA Region: How to Bring Them In*. Paris..
- Rother, B., G. Pierre, D. Lombardo, R. Herrala, P. Toffano, E. Roos, A. G. Auclair, and K. Manasseh. 2016. "The Economic Impact of Conflicts and the Refugee Crisis in the Middle East and North Africa." Staff Discussion Note 16/08, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Sahay, R., M. Cihak, P. N'Diaye, A. Barajas, R. Bi, D. Ayala, Y. Gao, A. Kyobe, L. Nguyen, C. Saborowski, K. Svirydzienka, and S. Yousefi. 2015. "Rethinking Financial Deepening: Stability and Growth in Emerging Markets." IMF Staff Discussion Note 15/08, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Sethi, N. 2015. "Power Sector Reforms: Pakistan's Energy Crisis and Ways Forward." In *Pakistan's Interminable Energy Crisis: Is There Any Way Out?* edited by M. Kugelman. Washington, DC: Wilson Center.

Tamirisa, N., G. Agou, C. Duenwald, K. Dybczak, T. Kass-Hanna, T. Mirzoev, B. Nandwa, and G. Pierre. Forthcoming. "Protecting and Promoting Inclusive Growth and Fiscal Sustainability through the Public Wage Bill in the Middle East and Central Asia Region." International Monetary Fund, Washington, DC.

World Bank. 2016. *World Development Indicators*. World Bank, Washington, DC (accessed June 2017).

World Bank. 2017. *Doing Business Indicators*. World Bank, Washington, DC (accessed June 2017).

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة

	توقعات		متوسط			
	2018	2017	2016	2015	2014	2013-2000
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	4.4	4.3	3.6	3.9	3.2	4.5
(التغير السنوي؛ %)						
جمهورية أفغانستان	3.0	2.5	2.4	1.3	2.7	...
جيبوتي	7.0	7.0	6.5	6.5	6.0	3.8
مصر	4.5	4.1	4.3	4.4	2.9	4.4
الأردن	2.5	2.3	2.0	2.4	3.1	5.4
لبنان	2.0	1.5	1.0	0.8	2.0	4.5
موريتانيا	3.0	3.8	1.7	0.9	5.6	4.7
المغرب	3.0	4.8	1.2	4.5	2.7	4.6
باكستان	5.6	5.3	4.5	4.1	4.1	4.3
الصومال	3.5	2.4	3.2	3.6	3.6	2.0
السودان ¹	3.6	3.7	3.0	4.9	1.6	4.7
الجمهورية العربية السورية ²	4.3
تونس	3.0	2.3	1.0	1.1	2.3	3.8
الضفة الغربية و غزة ³	3.0	3.1	4.1	3.4	0.2-	4.1
تضخم أسعار المستهلكين	8.3	15.0	7.7	6.7	9.4	6.0
(المتوسط السنوي، %)						
جمهورية أفغانستان	6.0	6.0	4.4	0.7-	4.7	...
جيبوتي	3.0	3.0	2.7	2.1	2.9	3.6
مصر	13.0	29.9	13.8	10.4	10.1	3.8
الأردن	1.5	3.3	0.8-	0.9-	2.9	4.0
لبنان	2.5	3.1	0.8-	3.7-	1.9	3.2
موريتانيا	3.7	2.1	1.5	0.5	3.8	6.0
المغرب	1.6	0.9	1.6	1.5	0.4	1.7
باكستان	4.8	4.1	2.9	4.5	8.6	8.8
الصومال
السودان ¹	19.0	26.9	17.8	16.9	36.9	13.6
الجمهورية العربية السورية ²	4.9
تونس	4.4	4.5	3.7	4.9	4.9	3.3
الضفة الغربية و غزة ³	1.6	0.5	0.2-	1.4	1.7	3.6
رصيد المالية العامة الكلي لدى الحكومة العامة	5.6-	6.6-	6.8-	7.3-	7.3-	5.5-
(% من إجمالي الناتج المحلي)						
جمهورية أفغانستان ⁴	0.2	0.4	0.1	1.4-	1.7-	...
جيبوتي	0.7-	1.6-	18.2-	21.7-	9.6-	2.1-
مصر	7.3-	9.5-	10.9-	11.4-	11.8-	7.8-
الأردن ⁵	0.4-	2.5-	3.2-	5.3-	10.3-	5.2-
لبنان ⁴	10.3-	9.9-	9.3-	7.6-	6.3-	11.6-
موريتانيا ^{6,4}	1.8-	0.6-	0.3-	3.4-	4.5-	2.4-
المغرب ⁴	3.0-	3.5-	4.1-	4.2-	4.8-	4.1-
باكستان ⁷	5.4-	5.7-	4.4-	5.3-	4.9-	4.7-
الصومال
السودان ¹	2.6-	2.4-	1.8-	1.9-	1.4-	1.3-
الجمهورية العربية السورية ²
تونس ⁸	5.3-	5.9-	5.9-	5.3-	3.7-	3.2-
الضفة الغربية و غزة ³	7.8-	8.4-	8.0-	11.4-	12.5-	22.8-

رصيد الحساب الجاري	2.4-	4.2-	4.4-	5.3-	5.3-	4.8-
(% من إجمالي الناتج المحلي)						
جمهورية أفغانستان	...	5.7	3.0	7.1	4.7	1.6
جيبوتي	8.0-	25.1-	31.8-	30.4-	21.0-	18.2-
مصر	0.5-	0.8-	3.6-	6.0-	5.9-	3.8-
الأردن	6.1-	7.3-	9.1-	9.3-	8.4-	8.3-
لبنان	15.6-	26.4-	18.7-	18.6-	18.0-	16.8-
موريتانيا	13.4-	27.3-	19.7-	14.9-	14.2-	9.6-
المغرب	3.3-	5.9-	2.1-	4.4-	4.0-	2.9-
باكستان	1.3-	1.3-	1.0-	1.7-	4.0-	4.9-
الصومال	4.8-	6.3-	7.2-	10.1-	11.1-	10.7-
السودان ¹	5.5-	7.1-	8.0-	5.6-	1.9-	2.0-
الجمهورية العربية السورية ²	0.4-
تونس	4.1-	9.1-	8.9-	9.0-	8.7-	8.4-
الضفة الغربية وغزة ³	17.4-	16.9-	16.3-	9.9-	13.1-	13.2-

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُدرج المتغيرات على أساس السنة المالية لأفغانستان (21 مارس/20 مارس) حتى 2011، ثم 21 ديسمبر/20 ديسمبر بعد ذلك، والسنة المالية لمصر وباكستان (يوليو/يونيو)، ما عدا التضخم.

¹ بيانات 2011 لا تشمل جنوب السودان من بعد 9 يوليو. بيانات 2012 وما بعدها تتعلق بالسودان الحالي.

² بيانات الفترة 2011-2018 لا تشمل سوريا.

³ الضفة الغربية وغزة ليست عضوا في صندوق النقد الدولي ولا تُدرج في أي إجماليات.

⁴ الحكومة المركزية. بالنسبة للأردن تشمل التحويلات إلى شركة الكهرباء.

⁵ يشمل رصيد المالية العامة الكلي التحويلات إلى شركة الكهرباء الوطنية حتى نهاية 2014. توقفت التحويلات بدءا من 2015.

⁶ يشمل إيرادات النفط المحولة إلى صندوق النفط.

⁷ يشمل المنح.

⁸ يشمل تكاليف إعادة رسملة البنوك ومدفوعات المتأخرات.